

عنده بضاحه علي مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي  
في معني القيق علي مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو  
مستحق بمقدار الدانية لم يحمل علي المعاضدة وإنما يحمل  
علي اذنه استوفى في بعض حقه واسقط ببقية كمن له علي  
رجل الفجيد وصلحه علي خمسمائة رتوف جاز  
وصار كانه ابراه عن بعض حقه ولو صلحه علي الف  
موجلة جاز وصار كانه لجل نفس الحق ولو صلحه علي  
دنا يبراني شهر لم يجز ولو كان له الف موجلة فصلحه  
علي خمسمائة حالة لم يجز ولو كان له الف سود فصلحه  
علي خمسمائة بيض لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه  
فصلح له يلزم الوكيل ما صلح عليه الا ان نضمنه والمال  
لازم للموكل فان صلح عنه علي كل شيء بغير امره فهو  
علي اربعة اوجه ان صلح بمال وضمنه ثم الصلح وكذلك  
ان قال صلحتك علي الفبي هذه ثم الصلح والرخصة  
تسليمها ولكن ذلك لو قال صلحتك علي الف وسلمها  
وان قال صلحتك علي الف ولم تسليمها فالعقل موثوق  
فان اجاز المدعي عليه جاز والرخصة الا ان وان لم يجزه

بطل

فعل واشد الضرب التعزير حتى حررتا ثم حر الشرب  
ثم حر القذف ومن حره الامار وعزره فأت فله هدر  
وإذا حر المسلم في القذف سقطت شهادته وان قاب وان  
حلا كما حر في القذف ثم اسلمت شهادته **كتاب السرقة**  
**وقطاع الطريق** اذا سرق المبالغ العاقل عشرة  
درهم وما هو قيمته عشرة درهم ومنزوتة او عيب  
مضروبة من حرولا شبهة فيه وجب عليه القطع والعبد  
والحر في القطع سواء يجب القطع باقراره مرة واحدة او  
بشهادة شاهدين وإذا اشترك جماعة في سرقة واصاب  
كل واحد منهم عشرة درهم قطع وان اصابه اقل من ذلك  
لم يقطع ولا يقطع بما يوجد تا فيما مباحا في دار الاسلام كالتب  
والخشيش والفضب والسك والصيد والطيور ولا فيما  
يسرع اليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبس واللحم  
والخبز والمفاحة علي الشجر والزرع الذي لم يحصل ولا  
قطع في الاشرطة المطوية ولا في الطيور ولا في سرقة المصحف  
وان كان عليه عليه ولا في صليب الذهب ولا الشطرنج ولا البرد  
ولا قطع سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي ولا سارق العبد